

أثر إعفاء الديون الخارجية على ميزان المدفوعات السوداني في الفترة (2000 - 2021)

The impact of foreign debt forgiveness on the Sudanese balance of payments Period (2000 – 2021)

د. احمد ضوالبيت احمد

أستاذ الاقتصاد المشارك- جامعة الامام المهدي- السودان

د. محمد عبد الله محمد احمد*

أستاذ الاقتصاد المشارك – جامعة الامام المهدي - السودان

ahmeddawalbait79@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/04/17

تاريخ القبول: 2024/09/29

تاريخ الإستلام: 2024/08/10

ملخص:

هدفت الدراسة الي التعرف على الديون الخارجية وتبيان أثر اعفاء الديون الخارجية على ميزان المدفوعات في السودان في الفترة (2000 – 2021م)، وافترضت الورقة هنالك علاقة بين ازمة الديون الخارجة في السودان والعجز في ميزان المدفوعات وان هنالك تأثير لإعفاء الديون الخارجية على ميزان المدفوعات في السودان، واعتمدت الورقة على المنهج الوصفي التحليلي الاستقرائي، والمنهج القياسي تحديدا طريقة المربعات الصغرى العادية *OLS* في تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة، وتوصلت الدراسة نتائج أهمها أن الدين الخارجي له أثر سلبي على ميزان المدفوعات السوداني، ونجد أن الديون الخارجية لها أثر سلبي على الميزان التجاري وذلك نسبة لعدم كفاية النقد الاجنبي للمستحقات الخارجية الخاصة باحتياجات السودان من السلع والخدمات. أوصت الورقة بتحسين العلاقات الخارجية مع العديد من المنظمات الإقليمية والدولية الصديقة لضمان استجلاب القروض واستخدامها في المشاريع الإنتاجية والتحكم في إدارتها. كذلك يجب ان تكون هنالك تطوير في جانب الصادرات السودانية حتى تعود بعائدات ذات قيمة تغطي قيمة الواردات من السلع والخدمات وتحسين الميزان التجاري.

الكلمات المفتاحية: الدين الخارجي، ميزان المدفوعات، الميزان التجاري.

تصنيف JEL: H23، J52.

Abstract:

The study aimed to identify external debts and show the impact of forgiving external debts on the balance of payments in Sudan in the period (2000-2021 AD). The paper assumed that there is a relationship between the external debt crisis in Sudan and the deficit in the balance of payments, and that there is an impact of forgiving external debts on the balance of payments in Sudan. The paper relied on the descriptive, analytical, inductive approach, and the standard approach, specifically the Ordinary Least Squares (OLS) method, in estimating the relationship between the variables of the study. The study reached results, the most important of which is that external debt has a negative impact on the Sudanese balance of payments. We find that external debts have a negative impact on the trade balance due to the insufficient foreign exchange for external receivables related to Sudan's needs for goods and services. The paper recommended improving external relations with many friendly regional and international organizations to ensure the acquisition of loans, their use in productive projects, and control their management. There must also be development in Sudanese exports so that they can generate valuable revenues that cover the value of imports of goods and services and improve the trade balance.

Keywords: External debt, Balance of payments, Trade balance.

Jel Classification Codes: H23; J52.

1. مقدمة:

تعد أزمة الديون الخارجية من أبرز التحديات التي توجه الدول النامية في مسيرتها التنموية وتؤثر على خياراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تعود جزور الأزمة إلى المراحل المبكرة للعلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بين الدول الصناعية المتقدمة والدول الفقيرة النامية.

وبدأت مشكلة مديونية الدول النامية في السبعينات من القرن الماضي عندما توسعت المؤسسات المالية الدولية في تقديم القروض للدول النامية بافتراض إيفاء الدول ذات السيادة بالتزاماتها في حين ان الواقع يشير الي تخلف دول عديدة منها عن سداد ديونها وشهدت الدول النامية في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين تحسنا كبيرا في ادائها الاقتصادي تمثل في تحسن شروط التجارة الخارجية المصاحب لارتفاع اسعار النفط مما شجع تلك الدول علي التوسع في انفاقها الحكومي، ونظرا لعدم كفاية مواردها المحلية فقد لجأت الي الاقتراض الخارجي لتعويض النقص في مدخراتها المحلية غير القادرة علي تامين مستلزمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعليه فقد أدت السياسات المالية للدول النامية غير المرشدة بالإضافة الي انخفاض الادخار الوطني وضعف إدارة المشاريع الحكومية إلى تفشي وتفاقم أزمة الديون. الحالة السودانية لا تمثل استثناء بالنسبة لكثير من دول العالم الثالث بوجه عام، فقد بدأت أزمة المديونية الخارجية في نهاية الثمانينات، حيث تأثر السودان كغيره من الدول المستوردة للنفط بحدوث الصدمة النفطية الأولى في السبعينات والتي أدت إلي ارتفاع نصيب فاتورة الواردات النفطية من 52% من قيمة الصادرات في عام 1979م إلى أكثر من 80% في عام 1981، وتدهور أسعار المحاصيل الرئيسية مثل القطن والصمغ العربي في الأسواق العالمية، مما نتج عنه انخفاض قيمة الصادرات (القطن والصمغ من أهم الصادرات) من 296 مليون دولار في عام 1978 إلى 69 مليون دولار بنهاية عام 1982.

وفي منتصف عام (1979م) واجهت البلاد نقص حاد في موارد العملات الأجنبية إلى جانب تراكم متأخرات الديون وعجز الدولة عن سدادها، وانعكس ذلك كله على موقف الإنتاج وجمود في موقف الصادر، وتدهور في ميزان المدفوعات والذي يعتبر الأداة الرئيسية التي توضح تعامل الاقتصاد المحلي للدولة مع العالم الخارجي وهو يتأثر بصورة كبيرة بمجمل التغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية، ولمواجهة هذا الموقف حاولت الدولة إجراء إصلاحات اقتصادية في إطار برنامج مدعوم من مؤسستي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وفي العام 2021م حاولت الدولة السودانية الاستفادة من المبادرة التي تقدمت بها منظمات الامم المتحدة (الهيبيك) لتخفيف الديون الخارجية الا ان عدم الاستقرار السياسي عصف بهذه الفرصة التي كان محدد لها مارس 2021م بعد استيفاء السودان بالتزاماته المتمثلة بإعداد استراتيجية للحد من الفقر، وذلك للوصول الى نقطة إنجاز للحصول على هذه الفرصة.

1.1. مشكلة الدراسة: يمكن صياغة المشكلة كالآتي:

ما هو أثر الديون الخارجية على ميزان المدفوعات في السودان (2000 – 2021م)؟

هل يؤدي اعفاء ديون السودان الخارجية إلى تحسن العجز في ميزان المدفوعات؟

2.1. أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في دراسة آثار اعفاء الديون الخارجية على ميزان المدفوعات في السودان .

3.1. أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى الآتي:

- التعرف على الديون الخارجية وتبيان أثر اعفاء الديون الخارجية على ميزان المدفوعات في السودان في الفترة المدروسة.
- تسليط الضوء على أهمية ميزان المدفوعات ومكوناته في السودان.

4.1. فروض الدراسة

- هنالك علاقة بين ازمة الديون الخارجية في السودان والعجز في ميزان المدفوعات.
- هنالك تأثير لإعفاء الديون الخارجية على ميزان المدفوعات في السودان .

5.1. منهجية الدراسة

اعتمدت الورقة على المنهج الوصفي التحليلي الاستقرائي، والمنهج القياسي تحديدا طريقة المربعات الصغرى العادية OLS في تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة، وذلك ببناء وتقدير نموذج الديون الخارجية ومن ثم قياس أثره على ميزان المدفوعات السودان، واعتمدت الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية من بعض المصادر الثانوية مثل النشرات والدوريات المتخصصة خلال الفترة (2000م-2021م).

6.1. هيكل الورقة

تشتمل الدراسة على اربعة محاور هي كما يلي: المحور الاول يتناول الإطار النظري: نشأة ازمة الديون الخارجية ومبادرة إعفاء الدوال الفقيرة المثقلة بالديون، والمحور الثاني يتناول: أزمة الديون الخارجية في السودان وتطور أزمة الديون الخارجية في السودان المحور الثالث المبحث الثالث: ميزان المدفوعات ومكوناته وأسباب الاختلال في ميزان المدفوعات المحور الرابع: يتناول بناء نموذج اثر الديون الخارجية في السودان في الفترة من (2000 – 2021م) من خلال تحديد المتغيرات، وتقييم نتائج التقدير وفحص قدرة النموذج على الاستشراف، وأخيرا النتائج والتوصيات.

2. الإطار النظري للدراسة

المبحث الاول: نشأة ازمة الديون الخارجية

ظهرت أزمة المديونية العالمية عام 1982م، عندما اعلنت كل من المكسيك والبرازيل وشيلي والأرجنتين توقفها وعجزها عن سداد أعباء ديونها الخارجية، مما أدى إلي حالة من الذعر لدى البنوك التجارية المنتشرة في العالم خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وهو الأمر الذي حمل معه إمكانية انهيار النظام النقدي الدولي، ومن ثم طرح صندوق النقد الدولي برامج وسياسات التكيف الاقتصادي باعتبار أن معالجة المشاكل المرتبطة بالسيولة سيقود البلاد إلي استعادة النمو الاقتصادي بالدول النامية ويعالج مشاكل تراكم الديون فيها، وقد اتبعت العديد من الدول النامية هذه البرامج مدفوعة بحاجتها إلى مصادر التمويل التي توفرها هذه البرامج بالإضافة إلى برامج المساعدات الفنية.

وقد قام الصندوق بتطوير أنشطته الاقراضية منذ الستينات مقدما أشكال متعددة من التمويل تتناسب مع المشاكل التي تعاني منها الدول الأعضاء بداية من ترتيبات المساندة (1952) وتسهيل التمويل التعويضي (1963) وحقوق السحب الخاصة (1965) والتسهيل البترولي (1974) والتسهيلات الممتدة (1974)، وفي عام 1986م أحدث الصندوق تغييرات هيكلية بتقديم قروض ذات شروط أكثر تيسيرا من خلال تسهيل التكيف الهيكلي وتلا ذلك إنشاء برامج التسهيل التمويلي المعزز للإصلاح الهيكلي خلال الفترة (1987-1994م).

وبعد عدد من العقود اتضح لكل من الصندوق والبنك الدوليين أن مشكلة الديون ترجع إلي سوء السياسات الداخلية للدول النامية بالإضافة إلي العوامل الخارجية مثل الصدمات المتعلقة بتدهور شروط التجارة الخارجية، وارتفاع أسعار الفوائد والكوارث الطبيعية والتي تحد بصورة واضحة من مقدرة الدول علي خدمة ديونها، وبدأ تحليل مشكلة الديون في الدول النامية يتغير من المفهوم التقليدي بأنها مشكلة في السيولة إلي مفهوم رجوع المشكلة في الأساس إلي المشاكل الهيكلية

في تلك الدول، مما أدى إلي التفكير في الربط بين مفهوم إعفاء الديون وتحقيق النمو وخفض الفقر في الدول النامية من خلال برنامج تسهيل خفض الفقر وتحقيق النمو. (Poverty Reduction and Growth Facility (PRGF).

ووفقا لعدد من الدراسات لم تؤدي برامج الصندوق إلى تخفيف حدة المديونية، بل أدت إلى العكس تماما، ففي 36 دولة نامية طبقت فيها هذه البرامج ارتفعت نسبة ديونها الخارجية الي الناتج المحلي الإجمالي من 82% في منتصف الثمانينيات إلى 154% في منتصف التسعينيات. أما في الدول النامية المدينة التي لم تطبق هذه البرامج فقد ارتفعت نسبة المديونية للناتج المحلي الاجمالي من 56% إلى 76% خلال ذات الفترة.¹

❖ نادي لندن للديون التجارية: London Club

تأسس نادي لندن سنة 1976م وهو هيئة خاصة توازي نادي باريس ويعمل على إكمال دوره من خلال التفاوض مع مجموعة البنوك التجارية الدولية الدائنة ويضم نادي لندن مجموعة استشارية للبنوك التجارية تجتمع عند الحاجة بغير انتظام وعند كل جلسة مفاوضات تشكل لجنة تمثل البنوك الرئيسية الدائنة (تحدد العضوية فيها بقدر ما لهذه البنوك من ديون) وعدد من الدول الدائنة وينظر نادي لندن في أمور إعادة هيكلة الديون القائمة، وتقديم دعم جديد قصير الأمد لتمكين الدول المدينة في الاستمرار في الدفع. تحت هذا النظام تدفع الديون على فترات أطول نسبيا قد تصل إلى 12 عام ولذا فإن الدول المدينة التي تقبل الدخول بمفاوضات تحت هذا النظام توصف بأنها بدأت تسلك الطريق السليم للخروج من مشاكل مدفوعات خدمة الدين وفي نفس الوقت فإن هذه الدول مطالبة بالحصول على دعم وشهادة من صندوق النقد الدولي والذي يقوم بمهمة المتابعة والمراقبة بما يحفظ الاتفاق وحقوق الدائنين.²

❖ نادي باريس: (Paris Club)

تأسس نادي باريس في عام 1956م كمحفل غير رسمي تسعى الدول من خلاله إلى تخفيض ديونها الرسمية، ويضم عدد 91 دولة معظمها من الدول الأوروبية، بالإضافة إلى أمريكا وروسيا برئاسة وزارة الخزانة الفرنسية ومراقبين من صندوق النقد والبنك الدوليين وممثلين من منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).

يشترط نادي باريس أن تتخذ الدول المدينة تدابير فورية وفعالة لمعالجة مشكلاتها الاقتصادية ويعتبر برنامج التكيف الذي يسانده صندوق النقد الدولي شرطا تمهيديا لإبرام اتفاق إعادة الجدولة، ومنذ نهاية الثمانينيات ظهرت فكرة ربط منح الموارد المالية بتطبيق عدد من الإصلاحات السياسية مثل تطبيق الديمقراطية وتطبيق أنظمة الحكم الرشيد، في معظم الأحيان اعتمد مفهوم الديمقراطية هذا على مدى ملائمة أنظمة الحكم في الدول النامية مع التطلعات السياسية والمصالح الاقتصادية للدول المانحة، ولم يعد ينظر إلى المشاكل الحقيقية كالفقر والبطالة واختلال الموازين الداخلية والخارجية، وقد انعكس هذا التطور مباشرة على قيام نادي باريس بإلغاء ديون بعض الدول لأسباب سياسية كما حدث مع مصر بعد موقفها من حرب الخليج الثانية ومع بولندا.³

كما اتسمت شروط جدولة نادي باريس بالصعوبة حتى نهاية العام 1988م حتى أطلق النادي علي برامجه قبل تلك الحقبة تسمية (برامج الإعفاء غير الميسر) (Non-Concessional Flow relief)

نظرا لصعوبة الشروط الخاصة بتلك الجدولة خلال تلك الفترة حيث تم تطبيق عدد من الشروط غير الميسرة تتمثل في تطبيق أسعار فائدة تجارية (تراوحت بين 9% إلى 12%) وفترة سداد 10 أعوام، وفترة سماح 3 أعوام والتي وضعها النادي لمعالجة بعض مشاكل السيولة الطارئة في الدول النامية ولدعم برامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي.

وبعد عام 1988م اقتنع تجمع نادي باريس بعدم جدوى تلك المبادرات في معالجة مشكلة مديونية الدول الإفريقية الفقيرة المثقلة بالديون، مما حدا به إلى تغيير سياساته وإطلاق مبادرات تشتمل على إلغاء جزء من المديونية (كمبادرة تورونتو في عام 1988م ومبادرة لندن في عام 1991م تم إعفاء 50% من الدين، ومبادرة نابولي عام 1994م، والتي رفع مستوى الإعفاء إلى 67%)، وهذه تعد نقطة تحول كبيرة، ثم تتطور هذا المفهوم حتى وصل إلي خفض أكثر من 90% في إطار مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالمديونية (HIPC). وبشكل عام فإن شروط إعادة جدولة الديون قد زادت من تفاقم مشاكل المديونية الخارجية للبلدان النامية، واضطرار العديد من الدوال الفقيرة للاقتراض بشكل متزايد لخدمة مديونيتها الخارجية مما دفع لدوال المقرضة الي إعادة جدولة هذه الديون والتي منح إعفاءات محدودة وتقديم قروض جديدة، وعلي الرغم من ذلك مديونية الدوال الفقيرة مرتفعة فاعلن البنك الدولي وصندوق النقد الدوالي مبادرة إعفاء الدوال الفقيرة المثقلة بالديون (Heavily Indebted Poor Countries (HIPC))

❖ مبادرة إعفاء الدوال الفقيرة المثقلة بالديون: (Heavily Indebted Poor Countries (HIPC))

تم تصميم هذه المبادرة في عام 1996 لدعم سياسة الإصلاح الاقتصادي في الدول الفقيرة المثقلة بالديون تجاه الدائنين الرسميين، وذلك نسبة لترسخ فكرة أن مشكلات الدين هي المعوق الرئيسي للتنمية السريعة في تلك الدول، وأن مشكلة الديون لها آثار سلبية على النمو والاستثمار لأن خدمة الديون العالية تقعد الحكومات من تحقيق أهداف الألفية للتنمية.

هدفت المبادرة بشكل رئيسي إلى توفير موارد من عملية إعفاء الديون يتم توجيهها بشكل رئيسي لقطاع الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم لخفض مستويات الفقر في الدول النامية.

وتهدف الي إيجاد حل شامل لمشكلة الدوال الفقيرة غير أن شروطها الصعبة أنذاك أدت الي تأهيل القليل من الدوال للاستفادة منها، ما ادي الي تعزيز المبادرة عام 1999م (Enhanced HIPC Initiative) بغرض تسريع تخفيف الديون وضع معايير للتأكد من الحصول علي اقصي فوائد ممكن من خلال المبادرة ومن ان الاموال المعفاة تصل الي الفقراء وتستخدم افضل استخدام. ومن الاهمية بمكان الحفاظ علي هذه الشروط حتي تتمكن البلدان من تحقيق نم اقتصادي مستدام وتقديم برامج لتحفيز اعداد الفقراء.⁴

بالرغم من أن مبادرة إعفاء الديون للدول الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC) جاءت بعد فشل المبادرات التقليدية في حل مشكلة ديون تلك الدول ومساعدتها علي تجاوز مشكلة خدمة ديونها وجعل اقتصاداتها أكثر استدامة، إلا أنها نالت العديد من الانتقادات التي تتركز في الآتي:⁵

— تعقد الإجراءات المتصلة بتأهيل الدول المرشحة للاستفادة منها، بالإضافة إلى تداخل المعايير المزدوجة والعوامل السياسية غير الموضوعية في عمليات اختيار وترشيح الدول الفقيرة المستفيدة من تلك المبادرات، والتي حالت دون استفادة السودان منها حتى الآن رغم إيفائه بالشروط الفنية، كما أن ارتفاع خدمة الديون المترتبة بعد عملية الإعفاء تمثل خصما على الصرف على القطاعات الخدمية مثل الصحة والتعليم، والتي من شأنها العمل على خفض الفقر وهو الهدف الأساسي للمبادرة.

— ضالة الأموال المخصصة لتلك المبادرة نسبة لعدم التزام دول غير نادي باريس والبنوك التجارية بالمشاركة في المبادرة حيث تتم مشاركتهم على أساس تطوعي وعلي حسب علاقاتها السياسية والدبلوماسية مما قلل من فعالية المبادرة مع الدول المدينة.

- الانتقادات الفنية حول طريقة احتساب حجم الإعفاء، والذي يتم على أساس نسبة الدين إلى الصادرات والذي كان من المفترض أن يتم على أساس خدمة الدين المستحقة على الدولة المدينة.
- محدودية المساعدات المقدمة من خلال المبادرة للدول المؤهلة سواء من ناحية حجم الإعفاء المقدم، أو المنح والمساعدات المقدمة لمساعدة تلك الدول.

❖ المبادرة متعددة الاطراف: (Multilateral Debt Relief Initiative (MDRI))

في إطار معالجة مشكلة الديون تم اطلاق المبادرة متعددة الاطراف (Multilateral Debt Relief Initiative (MDRI)) هي مبادرة الدل الصناعية الخاصة بإعفاء الدول الفقيرة المثقلة بالديون حيث انها تمنح اعفاء كبيرا من الديون لمجموعة من الدول مقارنة بالبرامج والتوجهات السائدة للمؤسسات المالية الدولية والدول الصناعية الكبرى التي تمنح اعفاءات محددة لدين الدول الفقيرة.⁶

يأتي دور مبادرات اعفاء الديون في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق حفز الانتاج وتوليد فرص العمل وصياغة السياسات الانمائية الموجهة نحو تحقيق النمو، ودعم الشرائح الفقيرة، واعادة الهيكلة الانتاجية وتحقيق زيادة في معدلات الانتاجية.

تتمثل المبادرة متعددة الاطراف لإعفاء الديون في تنفيذ مرحلتين:

- المرحلة الاولى اعفاء (22) دولة استفتت جميعها شروط مبادرة هيبك حيث صلت الي (نقطة الانجاز).7
- المرحلة الثانية: اعفاء (18) ثمانية عشر دولة اوفت جميعها بشروط مبادرة هيبك منها (8) ثمانية دول صلت الي (نقطة القرار) 8 و(10) عشر دول اخري ما زالت في المراحل الاولى ضمن هذه المبادرة، وتضم العشر دول الاخيرة السودان والصومال جزر القمر.

المبحث الثاني: أزمة الديون الخارجية في السودان

ظهرت مشكلة ازمة الديون الخارجية السودانية في نهاية الثمانينات، حيث تأثر السودان كغيره من الدول المستوردة للنفط بحدوث الصدمة النفطية الأولى في السبعينات والتي أدت إلى ارتفاع نصيب فاتورة الواردات النفطية من 52% من قيمة الصادرات في عام 1979م إلى أكثر من 80% في عام 1981، وتدهور أسعار المحاصيل الرئيسية مثل القطن والصمغ العربي في الأسواق العالمية، مما نتج عنه انخفاض قيمة الصادرات (القطن والصمغ من أهم الصادرات) من 296 مليون دولار في عام 1978 إلى 69 مليون دولار بنهاية عام 1982. وعليه لجأ السودان إلى الاقتراض الخارجي لتغطية العجز في ميزان المدفوعات، كما يتضح من الجدول رقم (1)

جدول رقم (1) موقف ديون السودان الخارجية بنهاية الأعوام 1985-2014 (مليون دولار)

النسبة %	2014	النسبة %	1985	الجهة الدائنة
13	5.666	20	2.054	المؤسسات الدولية
31	13.595	22	2.227	دول نادي باريس
39	17.025	36	3.700	دول غير نادي باريس
12	5.124	19	2.005	البنوك التجارية العالمية
6	1.813	3	324	الموردين الاجانب
100	43.253	100	10.310	الجملة

المصدر: تقرير التزامات السودان الخارجية، قسم الجدولة، بنك السودان، 1985، تقرير التزامات ديون السودان الخارجية، وحدة الدين الخارجي، 2014.

ففي الفترة من منتصف السبعينات حتى بداية الثمانينات حصل السودان علي عدد كبير من القروض والتسهيلات البنكية لاستيراد البترول والمواد الغذائية الرئيسية من حوالي 100 بنك تجاري عالمي تتوزع بين البنوك العربية والأوروبية والأمريكية بلغت جملتها في نهاية عام 1985م مبلغ 2 مليار دولار والتي كانت تمثل حوالي 20% من جملة المديونية والتي بلغت 10 مليار دولار في ذلك الوقت، ونسبة لارتفاع أسعار الفائدة التجارية لتلك القروض، عجز السودان عن سداد تلك الالتزامات مما أدى لتراكمها حتى وصلت إلى مبلغ 5.1 مليار دولار بنهاية العام 2014م أي ما يعادل 13% من جملة المديونية.

كما تحصل السودان على عدد كبير من قروض الصادر (Credit Loans) من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية (دول نادي باريس)، والتي كانت تمنح على أسس تجارية وقد بلغت حجم مديونيتها مبلغ 2.2 مليار دولار بنهاية 1985م والتي تراكمت بفعل الفوائد التراكمية حتى وصلت إلى 14.6 مليار دولار أي ما يعادل نسبة 22% من جملة المديونية.

❖ الوسائل الحديثة لمعالجة الديون الخارجية

لقد صاحب إعادة جدولة الديون الخارجية للسودان كدولة مدينة إرتفاع في رصيد هذه الديون مما ترك أثرا سلبية في السياسات الإصلاحية التي قامت بها الدولة في حقبة التسعينات، ولذلك ظهرت وسائل حديثة لتخفيض أعباء الديون، ومن أهم هذه الوسائل ما يأتي:

- **مقايضة الدين بالأسهم Debt Equity Swap** يتم ذلك بسماع المدين للبنوك الدائنة ببيع ديونها في سوق التداول وبخصم ويحصل الدائن بالمقابل عند بيعه دينه على عملة محلية بالقيمة الاسمية للدين وبسعر الصرف الرسمي وتستخدم هذه العملة المحلية في شراء أسهم محلية أو إعادة الاقراض، والفائدة التي تحصل عليها الدائنون هي استخدامهم لقروضهم بقيمتها الاسمية في البلد المعين، بينما الفائدة التي يجنيها المدين تتمثل في تخفيض الدين .
- **مقايضة الدين بالسندات Debt for Bond Swap** حيث تتم مقايضة الديون الحالية بسندات تحمل مبلغ الدين الأصلي ولكنها تخضع إلى مبادلات خصم وأسعار فائدة أقل من الأسعار السائدة في السوق، وبالتالي يتحول دين الدولة إلى أوراق مالية يمكن جدولتها بسهولة.
- **مقايضة الديون ببعض عناصر التنمية:** تتم مقايضة الديون الخارجية بالمساهمة في مشاريع تنموية في البلد المدين مثل تحسين البيئة أو إجراء إصلاحات في مجال التعليم والصحة حيث تقوم الدولة المدينه بشراء دينها بخصم، وذلك خلال مزاد علني ينظمه الدائن، وأحيانا تقوم المؤسسات الدولية بتخفيض أعباء الديون الخارجية عندما ترى أن دولة ما قدمت بإصلاحات مهمة في مجال التعليم والصحة، وهذا ما حصل مع البنك الدولي في مصر مؤخرا.
- **مشاركة المؤسسات الدائنة في ملكية الأصول الإنتاجية في الدول النامية**
- **مقايضة الدين بدين آخر Debt for Debt Swap** يتم فيه استبدال الدائنين دين بلد ما بدين آخر عنده قدره أفضل على السداد وهذا يقلل من المخاطرة.

إن واقع مديونية السودان الخارجية، أصبحت تمثل تحد أمام خيارات السياسات الاقتصادية، ويتضح ذلك من رقم المديونية الكلية الخارجية حيث أصبحت تزيد عن (27) مليار دولار أمريكي بنهاية عام (2007م) مما يتطلب الاستفادة من مبادرة الدول المثقلة بالديون (HIPCS). (10)

❖ اسباب أزمة الديون الخارجية بالسودان

السودان أحد الدول النامية التي تسعى للتنمية الاقتصادية، ولعل أبرز سمة من سمات خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان، هي أن تمويل تلك الخطط والبرامج لم يتم استقطابه من موارد ذاتية (أو حقيقية)

اعتمدت الدولة اعتمادا كبيرا ومتزايدا على الاقتراض من البنك المركزي (أو التمويل بالعجز) من جهة ، ومن جهة أخرى على الموارد الأجنبية التي أمكن الحصول عليها عن طريق القروض والمعونات والتسهيلات الائتمانية من مختلف مصادر التمويل الخارجية الرسمية كالمؤسسات الدولية والإقليمية والقطرية، أدت في مجملها إلى تعثر تنفيذ خطط التنمية نفسها وإلى تأخير وتعطيل تحقيق الأهداف المرجوة من تلك الخطط¹¹.

تلك الخطط التنموية يتم تمويلها عبر ثلاثة مصادر هي:

- فائض الميزانية العامة وميزانية مؤسسات وهيئات القطاع العام.
- القروض الداخلية.
- التمويل الخارجي.

وقد لجأت حكومات السودان المتعاقبة إلى الاستعانة بكافة أشكال التمويل الدولي المتاحة الذي من بينه الاقتراض بمختلف درجات التكلفة فيه وذلك من أواخر الخمسينات من القرن الماضي وقد ساهمت عدة عوامل في تزايد الحاجة إلى التمويل الدولي والتي تتمثل في الآتي:

أولاً: العجز في الحساب الجاري، ويرجع ذلك إلى اعتماد التجارة الخارجية في الاقتصاد السوداني على تصدير منتجاته الأولية واستيراد احتياجات البلاد من السلع الغذائية والاستهلاكية والمواد الخام مما انعكس على ميزان المدفوعات عجزاً مستمراً.

ثانياً: فشل استراتيجية إنشاء مشاريع إحلال الواردات وزيادة الصادرات بما يحقق الفائض في ميزان المدفوعات .

ثالثاً: تبني الدولة سياسة التمويل بالعجز، (ابتدأت في عام 1965/1966م)، أي طباعة النقود لتمويل العجز بالموازنة العامة وذلك يؤدي إلى زيادة عرض النقود بما يترتب عليه زيادة معدلات التضخم، وانخفاض العائد الحقيقي على المدخرات، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الصعبة وبالتالي تزايد العجز في ميزان المدفوعات واللجوء إلى التمويل الدولي لسد العجزات المختلفة بالاقتصاد الوطني كما حدث في فترة الثمانينات والتسعينات .

رابعاً: الكوارث الطبيعية والبشرية وعدم الاستقرار السياسي.

خامساً: عدم مراعاة شروط القدرة الإيفائية بأعباء الديون الخارجية خلال المدى الزمني المتوسط على أن يكون معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أكبر من معدلات الفائدة الدولية المتوقعة لميزان المدفوعات.

سادساً: قصور أو ضعف الدراسات الاقتصادية لجدوى المشروعات فيما يخص حجم التكلفة الكلية والعمولات المختلفة وعملة السداد¹².

على الصعيد القومي نجد أن السودان تحصل على عدة قروض من المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي ومجموعته والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بجانب المؤسسات الإقليمية والتي تتمثل في صندوق النقد العربي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والبنك الإسلامي للتنمية، وبنك التنمية الإفريقي وصندوق التنمية الإفريقي، وصندوق الأوبك وبنك الاستثمار الأوروبي والشركة العربية للاستثمارات، بالإضافة إلى دول التعاون الثنائي من المؤسسات القطرية وهي الصندوق السعودي للتنمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية وصندوق أبوظبي للإنماء، إلى جانب التعاون الثنائي مع الدول.

يلاحظ تفاقم المديونية الخارجية نتيجة لعجز السودان عن سداد التزاماته الخارجية وخدمة ديونه الخارجية بجانب تصاعد أسعار الفوائد التعاقدية والجزائية للقروض خاصة إبان فترة التسعينات، مما أدى إلى تفاقم أزمة المديونية حيث قفز نمو الديون الخارجية من 19% عام 1980م حتى وصل إلى 23% عام 1981م. فقد ساهم الانخفاض في حجم الصادرات

إلى انخفاض حجم الموارد الأجنبية مما أدى إلى تراكم المديونية خلال الفترة من 1984م حتى الآن.¹³ الجدول التالي يوضح إجمالي القروض الأجنبية التي تم تقديمها للسودان خلال الفترة من 1956م إلى نهاية عام 2002م .

جدول رقم (2) إجمالي القروض الأجنبية التي تم تقديمها للسودان خلال الفترة (1956-2002م) بمليارات الدولارات

التصنيف	جملة القروض والمنح	المساهمة
المؤسسات المالية الدولية	3.2	% 25
المؤسسات المالية الإقليمية	4.1	% 33
دول التعاون الثنائي	5.2	% 42
الجملة	12.6	%100

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني، دراسة استراتيجية معالجة ديون السودان الخارجية، 2002.

❖ تطور أزمة الديون الخارجية في السودان

بعد عجز الدولة السودانية عن الإيفاء بخدمة الديون في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات مما أدى لتراكم خدمة الديون، كما قام بجدولة ديون البنوك التجارية مع نادي لندن عامي 1980، 1985م ولم يتمكن السودان من الالتزام بهذه البرامج نسبة لصعوبة الشروط المصاحبة لها مما أدى إلى تراكم مزيد من المتأخرات، بالإضافة إلى مساهمة عدد من العوامل الداخلية في تفاقم المشكلة مثل المشاكل الطبيعية كالجفاف والتصحر، والنزاعات الداخلية، عدم الاستغلال الأمثل للمشاريع المختلفة، عدم وجود إدارة موحدة مسئولة عن وضع سياسيات للإقراض حتى نهاية عام 1997م.¹⁴

يلاحظ من الجدول رقم (2) الزيادة المستمرة في المديونية الخارجية، حيث تعزى هذه الزيادة إلى تذبذب وضعف حصيلة الصادرات التي تعتمد على السلع الأولية، وعدم استقرار أسعار الصرف وسياسات الصادر، عدم وجود خطة طموحة للتصنيع وتصدير السلع، ضعف المدخرات المحلية، ازدياد العجز في ميزان المدفوعات، سوء استخدام القروض وسوء إدارة الدين الخارجي، وفشل سياسات التنمية، بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية والبشرية، وعدم الاستقرار السياسي والصدمات الخارجية خاصة فيما يختص بالمواقف السياسية التي شكلت خصم على المعوقات الخارجية.

ويلاحظ أيضاً تزايد الفوائد الجزائية بصورة مذهلة في الفترة (2000-2005م) ونتيجة لهذه الشروط القاسية ارتفعت المديونية من (20.5) مليار دولار في عام (2000م) إلى (25.7) مليار دولار أمريكي بنهاية عام (2003م) ثم قفزت إلى (27.4) مليار دولار أمريكي بنهاية عام (2005م) بزيادة 8.7% مقارنة مع عام (2003م) ويلاحظ أن ضعف مقدرة السودان على السداد أدى إلى تفاقم المديونية بفعل إرتفاع أسعار الفائدة على الديون المجدولة وخدمات الديون والتي تشمل مديونية المؤسسات الدولية والإقليمية ومديونية السودان للدول الاعضاء في نادي باريس وفي غير نادي باريس.

ومن الجدول رقم (2) الزيادة المستمرة في المديونية الخارجية، حيث تعزى هذه الزيادة إلى تذبذب وضعف حصيلة الصادرات التي تعتمد على السلع الأولية، وعدم استقرار أسعار الصرف وسياسات الصادر، عدم وجود خطة طموحة للتصنيع وتصدير السلع، ضعف المدخرات المحلية، ازدياد العجز في ميزان المدفوعات، سوء استخدام القروض وسوء إدارة الدين الخارجي، وفشل سياسات التنمية، بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية والبشرية، وعدم الاستقرار السياسي والصدمات الخارجية خاصة فيما يختص بالمواقف السياسية التي شكلت خصم على المعونات الخارجية.

❖ آثار تراكم الديون الخارجية بالسودان

من أكبر المخاطر في التمويل الخارجي استغلال القروض في مشاريع ضعيفة الهيكلة الفنية والاقتصادية وغيرها ذات عائدات لتمويل خدمة الديون، وهذا الاستغلال السيئ للموارد الخارجية يساهم في ارتهاق قرار الدولة ووقوع الدولة في فخ الديون الخارجية.

ويمكن صياغة هذه الآثار في النقاط التالية:

- إن تراكم الديون الخارجية بسبب سوء إدارتها أو سوء إستغلالها يساهم في الضغط على الموارد المحلية مما يترتب على ذلك اللجوء إلى التمويل بالعجز في الموازنة العامة للدولة .
- تراكم الديون الخارجية يعنى إزدياد نسب الفائدة التعاقدية ونسب الفوائد الجزائية مما يزيد نسب السداد من الموارد المحلية وهذه العملية تساهم في خفض الصرف التنموي على مشاريع ذات أولوية قصوى، وخفض الصرف التنموي يعنى إرتفاع أعباء المعيشة وإرتفاع معدلات الفقر.
- يساهم تراكم الديون الخارجية في تشويه العلاقة مع العالم الخارجي.
- كما يساهم في تقليل فرص التعامل مع الأسواق المالية العالمية.
- كما أنه يتسبب في قلة تدفق العملات الأجنبية مقارنة بالطلب، وبالتالي تضطر الدولة لتخفيض قيمة عملتها المحلية.
- من أخطر الآثار لتراكم الديون الخارجية هي خلق بيئة غير مواتية للإستثمارات الأجنبية، بجانب العجز في الحصول على القروض وتسهيلات بشروط ميسرة تسهم في معدلات نمو الاقتصاد الوطني، وبالتالي تكون الدولة عرضة لحرمانها من الاستفادة من المبادرات الدولية المطروحة لمعالجة عبء المديونية.
- يؤدي تراكم الديون الخارجية إلى إعلان صندوق النقد الدولي أن السودان دولة غير متعاونة، ويترتب على ذلك توقف كل المؤسسات ذات الصلة بالصندوق مع السودان وهذا يعنى مقاطعة إقتصادية تضعف فرص السودان بالاستفادة من التمويلات التنموية – الميسرة¹⁵ .

❖ معالجة الديون الخارجية

بدأ السودان في نهاية عام 1998م الإتفاق مع الصناديق العربية لجدولة متأخراتها مثل الصندوق السعودي للتنمية (1998م)، الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي (1999م) وصندوق أبوظبي (1999م) وصندوق النقد العربي، وبدأ السودان فعلياً في سداد إلتزاماته تجاه تلك الصناديق منذ عام 1999م حتى الآن مما ساهم في زيادة خدمة الدين خلال الفترة 1999م حتى الآن.

❖ جدولة نادي باريس ونادي لندن

حاول السودان أسوة ببقية الدول النامية الاستفادة من جدولة ديونه مع دول نادي باريس من خلال الدخول في أربع برامج لجدولة في الأعوام (1979 و 1980 و 1982 و 1984) ونظراً لصعوبة شروط الجدولة التي وصلت فيها فترات السداد إلى 6 سنوات وسعر الفائدة وصل إلى 12% لم يتمكن السودان من السداد، وعليه لم يتمكن من الاستفادة من برامج نادي باريس اللاحقة بعد عام 1988 والتي استفادت منها معظم الدول الإفريقية وحصلت فيها على إعفاءات كبيرة لديون نادي باريس.

كما أدى عجز السودان عن السداد لدول نادي باريس (تشمل الدول الأوروبية وأمريكا) إلى تطبيق أمريكا أول عقوبات على السودان في العام 1988م استناداً إلى عدم مقدرة السودان في العام عن سداد ديونه لأكثر من عام، ولذا لم يستفيد السودان من العون الأمريكي الخارجي (المعونة الأمريكية USAID)، وفي عام 1990م تم حرمان السودان من المساعدات الأمريكية مثل برنامج المساعدات الأمريكية لإعادة هيكلة الديون الخارجية، برامج القروض الزراعية، وبرامج تشجيع الصادرات، وبرامج المساعدات العسكرية الخارجية، وبشكل عام انخفضت المساعدات والقروض السلعية والغذائية الغربية

المقدمة للسودان من حوالي 478 مليون دولار في عامي 1991-90 إلى 91 مليون دولار عامي 1992-91. لجأ السودان لنادي لندن لجدولة مديونية البنوك التجارية خلال عام 1981، حيث نصت الاتفاقية على إعادة جدولة المديونية لتسدد خلال سبع سنوات منها 3 أعوام فترة سماح وقد خضعت الاتفاقية لتعديل إضافي في عام 1985م. ولكن لم يلتزم السودان بالسداد بعد التعديل ويرجع ذلك لعدم تناسب هذه الاتفاقية مع الظروف الاقتصادية للسودان.

المبحث الثالث: ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات مرآة عاكسة للنشاط الاقتصادي في مجال الإنتاج والاستثمار والادخار لقياس عجلة التقدم الاقتصادي وهو يتأثر بالأداء العالمي والمحلي والنقدي وبما يترتب على ذلك من متغيرات في معدلات التضخم ونظام سعر الصرف كما يتفاعل سلبيا وإيجابيا مع الأوضاع الهيكلية في الاقتصاد.

نجد أن ميزان المدفوعات يتمثل الأداة الرئيسية التي توضح تفاعل الاقتصاد المحلي للدولة مع العلم الخارجي والذي يتأثر بصورة كبيرة بمجمل التغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية.

❖ مفهوم ميزان المدفوعات (Balance of payment)

يعرف ميزان المدفوعات الدولية الخارجية بأنه سجل منظم أو بيان حسابي يسجل فيه جميع المعاملات الاقتصادية الخارجية التي تتم في مدة معينة من الزمن (غالبا ما تكون سنة) بين المقيمين في تلك الدولة والعالم الخارجي أي غير المقيمين، والتي ينشأ عنها حقوق لتلك الدول على العالم الخارجي أو ديون أو التزامات عليها تجاه العالم الخارجي¹⁶. ويتكون ميزان المدفوعات من الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي وبند الأخطاء والمحذوفات على النحو التالي¹⁷:

- الحساب الجاري: يشمل هذا الحساب جميع المبادلات من السلع والخدمات، يتكون من عنصرين هما الميزان التجاري (العمليات المنظورة) وهو الفرق بين قيمة الصادرات السلعية وقيمة الواردات السلعية خلال فترة محددة. إضافة إلى ميزان الخدمات والدخل والتحويلات (العمليات غير المنظورة) تسجل فيه جميع المعاملات المتعلقة بالخدمات، والدخل، والتحويلات مثل النقل، وأرباح الشركات، وتحويلات المغتربين والمنح والهدايا وغيرها.
- الحساب الرأسمالي والمالي: يشمل حساب رأس المال والحساب المالي، وفيهما تعتبر الاستحقاقات لغير المقيمين أصولا والالتزامات عليهم عبارة عن خصوم، وعادة ما يكون طرفا المعاملة في الأصول والخصوم مقيما وغير مقيم، ويضم حسابين فرعيين هما: الحساب الرأسمالي: تسجل فيه التحركات الرأسمالية والتحويلات التي تؤدي إلى التغيير في ملكية الأصول الثابتة، أو قيام الدائن بإسقاط الدين الخارجي المستحق دون مقابل. كما يشمل كذلك حيازة الأصول غير المالية غير المنتجة، أو التصرف فيها مثل حقوق الملكية الفكرية والعلامة أو الشهرة التجارية وبراءة الاختراع وحقوق النشر وغيرها من الأصول غير الملموسة، الحساب المالي: تسجل فيه معاملات الاقتصاد في الأصول والالتزامات المالية الخارجية وكذلك الاستثمارات الأخرى (ويشمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات الحافظة).
- بند الأخطاء والمحذوفات: وهو عبارة عن بند يوازن بين صافي الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي من جهة وصافي الميزان الكلي من الجهة الأخرى، وينتج إما لقصور في مصادر البيانات أو لاختلاف طرق إعدادها، ويعبر وجود مبلغ في هذا البند وبإشارة موجبة عن صافي متحصلات غير مبوبة، فيما يعبر وجود مبلغ في هذا البند وبإشارة سالبة عن صافي مدفوعات غير مبوبة.

❖ مكونات ميزان المدفوعات الرئيسية

يتكون ميزان المدفوعات من ثلاث عناصر هي:¹⁸

- الميزان التجاري: وهو موازنة الصادرات المنظورة والواردات.
- ميزان العمليات الجارية: وهو موازنة الصادرات غير المنظورة والواردات غير المنظورة.
- المعاملات الرأسمالية: فيمثل الحساب الجارى صافي الميزان التجارى زائداً صافي ميزان الخدمات، أما حساب رأس المال فيشتمل: التحويلات الرأسمالية – والأصول غير المنتجة وغير المالية .

❖ أسباب اختلال ميزان المدفوعات

يقوم إعداد ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج، مما يجعله من الناحية المحاسبية متوازناً أي جانب دائن (إيجابي) تندرج تحته كافة المعاملات التي تحصل الدولة من خلالها على إيرادات من العالم الخارجي، وجانب مدين تنطوي تحته جميع المعاملات التي تؤدي الدولة من خلاله مدفوعات العالم الخارجي.

إذن كيف يحدث الخلل في الوقت الذي يكون فيه الميزان متوازناً؟

إن الخلل يكون في أقسام معينة من الميزان وعادة ما يكون العجز في الحساب الجارى باعتباره من أكبر الحسابات والذي يؤدي عجزه إلى أضرار في الاقتصاد الوطنى، مما سيؤثر سلباً على قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي نتيجة لعرض العملة المحلية أكثر من طلب الأجانب عليها لذلك تستخدم السلطات في هذه الحالة السياسات النقدية والمالية لمعالجة الخلل.

❖ عجز ميزان المدفوعات

يتمثل مفهوم العجز في ميزان المدفوعات في إنفاق الدولة على الواردات أكثر مما يحققه عائد صادراتها مما يحتم على الدولة البحث عن وسيلة تدفع بها التزاماتها ومن ثم تسديد العجز، أما إذا حدث العكس بمعنى أن الصرف على الواردات كان أقل من عائدات الصادرات يكون هنالك فائض في ميزان المدفوعات.

هنالك عدة أنواع للعجز:

- العجز العارض: وهو ينتج عن ظروف طارئة في المجال الزراعى أو الحروب.
- العجز الدورى: وهو يحدث نتيجة للتقلبات التي تتعرض لها الاقتصاديات الرأسمالية في فترات الكساد وغيرها.
- العجز البنائى أو الهيكلى: وهو يحدث نتيجة للتغيرات التي تطرأ على التبادل الدولى التجارى ومن العوامل التي تؤدي إلى ايجاده ما يأتى:

- تغير الطلب الخارجى وتموله إلى بعض السلع على حساب سلع أخرى.
- حدوث تغير في النفقات.
- حدوث تحسن في المستويات بحيث يزداد لاستيراد بدرجة تفوق مقدرة الدولة التصديرية – وهذا النوع يعانى منه السودان¹⁹.

❖ ميزان المدفوعات في السودان

معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات السوداني:

في إطار سعي السودان في نهاية السبعينات لمعالجة مشاكل الاختلال في ميزان المدفوعات لجأت الحكومة إلى القيام بعدد من الإصلاحات الاقتصادية بدعم من صندوق النقد الدولي، حيث أجمع خبراء الصندوق في ذلك الوقت على أن

مشكلة الاقتصاد السوداني مرتبطة بالإفراط في الاستهلاك المحلي وضعف الاستثمار مما قاد إلى عجز ميزان المدفوعات وتراكم المديونية الخارجية بما يعطل القدرات الإنتاجية للاقتصاد السوداني، وقد تم بالفعل الاتفاق على عدد من البرامج الإصلاحية الاقتصادية مع صندوق النقد الدولي خلال الفترة (1966-1981).20

ولكن واجه تنفيذ برامج الإصلاح بعض الصعوبات نسبة لاختلاف الحكومة مع الصندوق على بعض مكونات تلك البرامج وخاصة المتعلقة بإزالة الدعم عن السلع الرئيسية وعدم توفر الدعم الفني للمساعدة في تنفيذ تلك البرامج بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة القروض التي تحصل عليها خلال فترة البرنامج حيث تقلصت فترات السماح إلى أقل من 3 سنوات، ووصل سعر الفائدة إلى 12% في منتصف الثمانينات وبدأت نسبة القروض الميسرة في الانخفاض من 36% خلال الفترة (1978-1981م) إلى 12% خلال الفترة (1982-1984م). يتضح من الجدول رقم (4) تدهور عدد من المؤشرات الاقتصادية قبل وبعد تدخل الصندوق ودخول الاقتصاد السوداني في مشكلة الديون الخارجية مما أدى إلى التوقف عن سداد المبالغ المستحقة للصندوق والتي بلغت 81 مليون دولار في عام 1984م مما قاد الصندوق ليعلن في فبراير 1968م بأن السودان غير مؤهل لاستخدام الموارد المالية من الصندوق، وإعلانه السودان دولة غير متعاونة في عام 1990م. وقد ترتب على هذا الوضع حرمان السودان من الاستفادة من برامج التمويل الميسر المقدمة من خلال المؤسسات التمويلية (صندوق النقد الدولي - البنك الدولي - بنك التنمية الإفريقي). وفي إطار سعي السودان لتطبيع علاقاته مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية وللإيفاء بأحد المتطلبات الفنية للاستفادة من مبادرة إعفاء الديون الخارجية (HIPC) وهو أن يكون لدى الدولة برنامج اقتصادي مع صندوق النقد الدولي (Track Record) وتحقق فيه أداء جيداً، تم فيه الالتزام السودان ببرامج اقتصادية مع الصندوق لمدة 13 عام منذ عام 1996 حتى عام 2010م وقد سجل فيها أداء اقتصادياً جيد بشهادة صندوق النقد الدولي، وفي العام 2014م تم توقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي لتنفيذ برنامج اقتصادي مراقب جديد بعد انقطاع دام 3 سنوات وذلك لاستكمال المتطلبات الفنية للوصول لنقطة اتخاذ القرار لمبادرة إعفاء الديون (HIPC).

وقد واجه تنفيذ تلك البرامج بعض العوائق التي حدت من نجاحها وهي افتقارها إلى الدعم المالي واقتصارها على تقديم الدعم الفني فقط إذ إن النموذج المطبق في الصندوق هو إملاء شروط للإصلاح في مقابل توفير دعم مالي لميزان المدفوعات وهو لم يكن متاحاً للسودان نسبة لتأخرات الديون تجاه الصندوق والتي وصلت بنهاية عام 2014م إلى 1.4 مليار و416 مليون دولار، ويرى الصندوق أن البرنامج الاقتصادي المراقب الحالي ((SMP) Staff Monitored Program لا يستوفي شروط سجل الأداء المطلوب للاستفادة من المبادرة مما يعيق استفادة السودان من المبادرة أسوة بغيره من الدول الإفريقية.

المبحث الرابع: نموذج أثر الديون الخارجية على ميزان المدفوعات السوداني

في هذا الجزء من الدراسة تم استخدام نماذج الاقتصاد القياسي لاختبار الفروض التي تتصل بالعلاقات الاقتصادية في صورة كمية والبحث في طبيعتها. والبيانات التي تم تناولها في هذه للنماذج هي الديون الخارجية والميزان التجاري وسعر الصرف وميزان المدفوعات في الفترة (2000-2021م) والتي تم جمعها من مصادر مختلفة لمعرفة أثر الديون الخارجية على ميزان المدفوعات السوداني .

❖ النموذج القياسي

اعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار الخطي المتعدد بمعادلة واحدة تخص أثر الديون الخارجية علي وميزان المدفوعات، وهي على النحو التالي:

$$(BP)_t = \alpha_0 + \alpha_1 (DBT)_t + \alpha_2 (NEXR)_t + (TB)_t + (RSRV)_t$$

$$\alpha_0, \alpha_1 < 0, \quad \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4 > 0$$

حيث أن:

$(BP)_t$ = ميزان المدفوعات السوداني.

$(DBT)_t$ = الدين الخارجي.

$(NEXR)_t$ = سعر الصرف الاسمي خلال فترة الدراسة.

(TB) = الميزان التجاري السوداني خلال فترة الدراسة

$(RSRV)$ = احتياطي النقد الاجنبي

ثانيا الشواهد التطبيقية

بتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية OLS على النموذج القياسي أعلاه خلال فترة الدراسة توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

$$(BP)_t = -319.98 - 0.078(DBT)_t + 38.04826(NEXR)_t + 0.752(TB)_t - 9.86E(RSRV)_t$$

$$(-0.242) \quad (-2.163) \quad (4.197) \quad (2.216) \quad (-1.703)$$

$$R^2 = 0.61\% \quad F(2, 22) = 6.67 \quad DW = 2.16$$

تقييم نتيجة تقدير المعادلة وفق المعايير الاقتصادية والإحصائية والقياسية

تقدير النموذج للدين الخارجي:

Estimation Command:

LS BP C TB NEXR DBT RSRV

Estimation Equation:

$$BP = C(1) + C(2)*TB + C(3)*NEXR + C(4)*DBT + C(5)*RSRV$$

Substituted Coefficients:

$$BP = -319.98 + 0.7523146603(TB) + 38.04826011(NEXR) - 0.078196567(DBT) - 9.859604073e-06(RSRV)$$

❖ تقييم نتائج التقدير للنموذج المقدر

– تقييم النموذج وفقا للمعيار الاقتصادي: من خلال جدول التحليل القياسي رقم (3) تشير نتيجة تقدير المعادلة إلى أن جميع إشارات المعلمات المقدرة موافقة للنظرية الاقتصادية، وبالنظر إلى عمود (Coefficient) جاءت إشارة القاطع (Intercept) سالبة (-319.98)، وهي تدل على موقف العجز ميزان المدفوعات، وجاءت إشارة معامل الديون الخارجية سالبة (-0.078) وهي توافق النظرية الاقتصادية التي تفترض وجود علاقة عكسية بين الديون الخارجية ميزان المدفوعات، وكذلك إشارة معامل سعر الصرف موجبة (38.048) وهي توافق النظرية الاقتصادية التي تفترض وجود علاقة طردية موجبة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات. وكذلك إشارة الميزان التجاري موجبة (0.752315) وهي توافق النظرية الاقتصادية التي تفترض وجود علاقة موجبة بين الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

– تقييم النموذج وفقا للمعيار الإحصائي: معنوية المعالم المقدرة: يتم من خلال جدول التحليل القياسي ويتم ذلك من خلال اختبار (T) لإيجاد القيم الاحتمالية، فإذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من مستوي الدلالة المعنوية (0.5)

يتم قبول فرض العدم، اي ان المعلمة المقدرة غير معنوية وغير معتمدة احصائيا، والعكس عندما تكون القيمة اقل من مستوي المعنوية يرفض فرض العدم ويتم قبول الفرض البديل الذي ينص علي قبول المعلمة وانها معنوية ومعتمدة احصائيا.

فيلاحظ أن المعلمة المقدرة للدين الخارجي (DBT) القيمة الاحتمالية لها (2.163236-) وهي اصغر من مستوي الدلالة المعنوية (0.5) عليه يرفض فرض العدم ويقبل الفرض البديل الذي ينص علي قبول المعلمة وانها معنوية ومعتمدة احصائيا. اي هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين الدين الخارجي (DBT) وميزان المدفوعات السوداني (BP) وذلك عند درجة معنوية (0.5) ودرجة حرية (22).

أما المعلمة المقدرة لسعر الصرف الموازي (NEXR) القيمة الاحتمالية لها (4.197) وهي أكبر من القيمة الجدولية (2.170) عليه يرفض فرض العدم ويقبل الفرض البديل الذي ينص علي قبول المعلمة وانها معنوية ومعتمدة احصائيا. اي هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين سعر الصرف (NEXR) وميزان المدفوعات السوداني (BP) وذلك عند درجة معنوية (0.5) ودرجة حرية (22).

كذلك تشير المعلمة المقدرة للميزان التجاري (TB) القيمة المحسوبة (2.216) وهي أكبر من الجدولية (1.170) عليه يرفض فرض العدم ويقبل الفرض البديل الذي ينص علي قبول المعلمة وانها معنوية ومعتمدة احصائيا. اي هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين الميزان التجاري (TB) وميزان المدفوعات السوداني (BP) وذلك عند درجة معنوية (0.5) ودرجة حرية (22). نجد أن المعلمة المقدرة للنقد الاجنبي (RSRV) المحسوبة (-1.703-) وهي أصغر من أو تساوي قيمتها الجدولية (1.170) عليه يرفض فرض العدم ويقبل الفرض البديل الذي ينص علي قبول المعلمة وانها معنوية ومعتمدة احصائيا. اي هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين النقد الاجنبي والدين الخارجي.

معنوية النموذج الكلية: يتم ذلك بواسطة اختبار (F) ويتم مقارنتها بالقيمة الاحتمالية ومستوي الدلالة المعنوية (0.05) ويلاحظ أن إحصائية F- المحسوبة (6.67) هي أكبر من قيمتها الجدولية 3.17 وذلك عند درجات حرية (2، 22) ويكون النموذج ككل معنوي.

جودة توفيق المعادلة المقدرة: يتم ذلك بواسطة اختبار (R-squared) هوما يسمى بمعامل التحديد المعدل، فاذا كانت قيمته عالية دل ذلك علي جودة توفيق النموذج ويوضح معامل التحديد ($R^2 = 0.61$) أن 61% من التغيرات في ميزان المدفوعات في السودان (BP) يفسر بواسطة الدين الخارجي والتغيرات التي تطرأ على سعر الصرف الرسمي والميزان التجاري السوداني والنقد الاجنبي إضافة إلى عوامل عدم التأكد، بينما 39% فقط تعزى إلى عوامل أخرى غير مضمنة في المعادلة.

– تقييم النموذج وفقا للمعيار القياسي: يتمثل المعيار القياسي في مشاكل القياس ومنها مشكلة الارتباط الذاتي وبعد اجراء التحليل وجد ان قيمة ديربن واتسون (Durbin-Watson) (2.16)، فتشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين حدود الخطأ العشوائي بعد إدخال مشروع الانحدار الذاتي بين حدود الخطأ العشوائي من الدرجة الاولى.

3. خاتمة:

من خلال ما توصلت اليه الدراسة في التقييم الإحصائي والقياسي يمكن تقديم التفسير الاقتصادي للنتيجة على النحو التالي:

فقد أشارت النتيجة إلى أن هنالك أثر سلبي للدين الخارجي على ميزان المدفوعات. ويعزى ذلك إلى أن الدين الخارجي له آثار سلبية على ميزان المدفوعات لأن السودان عليه ديون خارجية متراكمة لسنوات عديدة إضافة إلى فوائد الديون منذ تأسيس الدولة السودانية.

لم يستفد السودان من القروض المقدمة من الصناديق الدولية بسبب عدم الإيفاء بالديون الخارجية ويعزى ذلك إلى الحروب الأهلية التي أثرت على الاقتصاد السوداني .

من خلال الأثر السلبي للدين الخارجي على ميزان المدفوعات، يمكن للسودان الاستفادة من مبادرات إعفاء الديون الخارجية في تحسين ميزان المدفوعات ودعم برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق صياغة السياسات الانمائية الموجهة نحو تحقيق النمو، ودعم الشرائح الفقيرة، وإعادة الهيكلة الانتاجية وتحقيق زيادة في معدلات الانتاجية.

❖ النتائج

يلاحظ أن الدين الخارجي له أثر سلبي على ميزان المدفوعات السوداني وذلك نسبة للحظر الاقتصادي المفروض على السودان من قبل المؤسسات التمويلية الدولية نتيجة لعدم سداد الديون الخارجية .

نجد أن الديون الخارجية لها أثر سلبي على الميزان التجاري وذلك نسبة لعدم كفاية النقد الاجنبي للمستحقات الخارجية الخاصة باحتياجات السودان من السلع والخدمات.

إن ارتفاع خدمة الديون الخارجية يؤدي إلى استنزاف موجودات الدولة من النقد الأجنبي وهذا يعوق برامج التنمية في البلاد.

هناك عدم استقرار في سعر الصرف الفعلي في السودان وذلك نتيجة لعدم الاستقرار الاقتصادي الناتج من النزاعات الداخلية في السودان.

❖ التوصيات

- يجب أن تكون هناك جدولة للديون الخارجية للإيفاء ببعض الديون لصناديق التمويل الدولية للاستفادة من القروض مستقبلا والتي تساعد الدولة في البناء والتعمير .
- يجب على السلطات السودانية تحسين العلاقات الخارجية مع العديد من المنظمات الإقليمية والدولية الصديقة لضمان استجلاب القروض واستخدامها في المشاريع الإنتاجية والتحكم في إدارتها.
- يجب ان تكون هنالك تطوير في جانب الصادرات السودانية حتى تعود بعائدات ذات قيمة تغطي قيمة الواردات من السلع والخدمات وتحسين الميزان التجاري.
- يجب ضبط سعر الصرف الفعلي من خلال سن قوانين ملزمة لكافة المتعاملين مع النقد الاجنبي وذلك لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

4. قائمة المراجع:

- 1/ ازاھر حسن محمد علي، ابعاد المبادرة متعددة الاطراف لإعفاء الديون، مجلة المصرفي، العدد 80، يونيو 2016م.
- 2/ بنك السودان، التقرير السنوي الثاني والخمسون للعام 2012م.
- 3/ بنك السودان المركزي، تقارير التزامات السودان الخارجية، وحدة الدين الخارجي، 2015م.
- 4/ علي عبد الفتاح أبو شرار، الإقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، سنة 2006م.
- 5/ عبد الوهاب عثمان، منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان مطابع الخرطوم للعملة، 2001م.
- 6/ عادل عبد العزيز الفكي، مجلة الاقتصاد، العدد (59)، يوليو 2004 م .
- 7/ عمران عباس يوسف عبد الله، العولمة واقتصاد السودان، دار عزة للنشر والتوزيع، السودان، سنة 2008 م .
- 8/ عايدة عوض محمد شريف، ازمة المديونية في الدول النامية، مجلة المصرفي، العدد 75، مارس 2015م.
- 9/ لبنى السمانى الطيب، أثر الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي في السودان، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، جامعة بخت الرضا، 2011م.
- 10/ محمد هاشم عوض، محاضرة بعنوان (مؤسسات التمويل الدولية وتدفقات التمويل التنموي للقطاع العام في السودان) مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية، 1997م.
- 11/ وزارة المالية والاقتصاد الوطني، دراسة استراتيجية معالجة ديون السودان الخارجية، 2002.

5. الملاحق:

الملحق 01: القيم بملايين الدولارات الأمريكية في الفترة (2000 – 2021م)

السنة	الميزان التجاري	الدين الخارجي	سعر الصرف	ميزان المدفوعات
2000	440.29	20546	66.4	666.9
2001	-326.14	20798	71.7	127.6
2002	-344.72	23611	74.9	300.3-
2003	-108.99	25710	73.6	422.6-
2004	191.57	26283	74.1	730.18
2005	-1121.71	27006	81.3	48.827
2006	-1448.10	28457	94.1	4,919.4
2007	1156.80	31873	100	3,268.2
2008	3441.10	33542	102.9	21.1
2009	-270.90	45200	107.4	502.0
2010	2564.90	59000	116	54.2
2011	1528.10	39800	110.2	835.4
2012	-4056.20	41400	112.7	6,241.8
2013	-3938.20	43800	115.7	4,481.3
2014	-3755.40	46600	130.47	3,545.5
2015	2132.88	45400	160.52	5,460.7
2016	5229.80	47500	176.71	4,127.4
2017	-4100.00	48200	217.65	5,101.9
2018	-4,365.4	49900	66.4	377.4
2019	-4,626.8	51200	71.7	503.0
2020	-5,051.3	77200	74.9	227.2
2021	- 4,191.2	62400	73.6	375.5

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي

ملحق رقم (2) نتائج تقدير دالة ميزان المدفوعات

Dependent Variable: BP				
Method: Least Squares				
Date: 08/01/24 Time: 11:53				
Sample: 2000 2021				
Included observations: 22				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.8111	-0.242789	1317.973	-319.9888	C
0.0406	2.216611	0.339399	0.752315	TB
0.0006	4.197513	9.064477	38.04826	NEXR
0.0451	-2.163236	0.036148	-0.078197	DBT
0.1067	-1.703169	5.79E-06	-9.86E-06	RSRV
1959.866	Mean dependent var		0.610847	R-squared
2164.252	S.D. dependent var		0.519282	Adjusted R-squared
17.66178	Akaike info criterion		1500.559	S.E. of regression
17.90974	Schwarz criterion		38278502	Sum squared resid
6.671166	F-statistic		-189.2796	Log likelihood
0.002032	Prob(F-statistic)		2.161842	Durbin-Watson stat

المصدر: اعداد الباحثان باستخدام برنامج (Eviews).